

دور ضرائب الكربون في الحد من الانبعاثات الكربونية في السويد والنرويج تجارب ودروس

The role of carbon taxes in reducing carbon emissions in Sweden and Norway: Experiences and lessons

عمرو هشام محمد /المشرف □

Amro Husham Mohammad

amrhm2000@uomustansiriyah.edu.iq

حسن علي حسين /الباحث

Hassan Ali Hussein

HassanAli@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: ضريبة الكربون، انبعاثات الكربون، الإيرادات العامة.

Keywords: carbon tax, carbon emissions, public revenues.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى دراسة دور ضريبة الكربون في كل من السويد والنرويج من خلال دراسة الاسباب والدوافع من فرض ضريبة الكربون في هذه الدول بالاعتماد على اسلوب التحليل الاقتصادي ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ان ضريبة الكربون تعمل على الحد من الأنشطة الاقتصادية التي تسبب التلوث البيئي، وذلك من خلال رفع تكلفة الأنشطة الملوثة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية على ادخال التكنولوجيا الحديثة اثناء ممارسة نشاطها الانتاجي. لذلك كانت التوصية الرئيسية هو امكانية تطبيق ضريبة الكربون والاستفادة من هذه الإيرادات في تخفيض الضرائب الاخرى ومن ثم تحقيق الاستدامة البيئية بأقل تكلفة ممكنة على الاقتصاد.

Abstract:

This research aims to study the role of the carbon tax in both Sweden and Norway by examining the reasons and motives of imposing a carbon tax in these countries depending on the method of economic analysis. The most important conclusion reached by the research is that the carbon tax deters economic activities that cause environmental pollution By imposing a tax, this tax encourages economic activities to introduce modern technology during the exercise of its productive activity. One of the most important recommendations is the possibility of providing large public revenues when applying the carbon tax and benefiting from these revenues in reducing other taxes and then achieving environmental sustainability at the lowest possible cost to the economy.

المقدمة

تعد ضريبة الكربون اداة رئيسية للحد من انبعاثات الغازات التي تسبب الاحترار العالمي، ورغم هذا فان تبنيها كان محدوداً بسبب المخاوف بشأن تأثيراتها على النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل والقدرة التنافسية الدولية. اذ تفرض البلدان الاوربية المتقدمة ضريبة عالية على استهلاك الطاقة وتعد ذات أهمية بالغة فيما تخص هذه البلدان لزيادة إيراداتها العامة بالرغم من اختلاف نسبة الضريبة المفروضة بين البلدان، تُقرض ضرائب ثاني أكسيد الكربون نتيجة الاحتباس الحراري

الناشئ من الوقود الاحفوري، وتأتي أهمية هذه الضريبة من أجل الحد من استخدام الوقود التقليدي مما ينتج عنه انخفاض في انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

أهمية البحث: يركز البحث على متغيرات مهمة تربط بين المالية العامة و الاقتصاد الأخضر والتي تصب في حل المشاكل البيئية والبحث عن عوامل واساليب واستراتيجيات من شأنها دفع بلدان العالم الى النهوض في تحقيق الاستدامة البيئية، اذ تشكل ضريبة الكربون استراتيجية مهمة في الحفاظ على البيئة، ومن خلال هذا البحث سنتعرف على ضرائب الكربون ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية وتجارب بعض دول الاتحاد الأوربي بتطبيقها والمعايير الموضوعية بهذا المجال للحد من الانبعاثات وكيفية تسعير الضرائب على الانبعاثات الكربونية.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من التساؤل الاتي (ماهي المنافع والاسباب التي دفعت كل من السويد والنرويج في تطبيق ضريبة الكربون).

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة دور ضريبة الكربون في التحول نحو الاقتصاد الأخضر في كل من السويد والنرويج.

فرضية البحث: كان لفرض ضريبة الكربون في كل من السويد والنرويج دور أفي تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية كالنمو الاقتصادي فضلاً عن تحقيق اهداف بيئية كتقليل معدل الانبعاثات.

هيكلية البحث: من أجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى محورين، المحور الاول يتضمن الاطار النظري لضريبة الكربون، اما المحور الثاني فيتضمن دور ضريبة الكربون في السويد والنرويج. وقد ختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الاول، الاطار النظري لضريبة الكربون

اولاً، مفهوم ضريبة الكربون. تعرف ضريبة الكربون على انها " ضريبة تفرض على الوقود الإحفوري، وذلك لارتفاع نسبة محتواه من انبعاثات الكربون، على أن تكون مصادر الطاقة من غير الوقود الإحفوري معفاة من الضرائب في حين تكون الضريبة على الفحم أكثر منها على الغاز الطبيعي والنفط ". وكما هو متوقع ان حرق الوقود الاحفوري الذي تكون فيه نسبة معينة من الكربون ستؤدي الى انتاج نسبة معينة من انبعاثات الكربون، إذ أن هذه النسبة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تساوي تقريباً مبلغ الضريبة الذي يفرض على محتوى الوقود من الكربون و فرض هذا النوع من الضرائب على انبعاثات الكربون سيؤدي إلى تشجيع مستخدمي الطاقة عن الاستغناء على مصادر الطاقة مرتفعة الكربون، والتوجه الى أنواع أخرى من الطاقة تصدر نسبة انبعاثات اقل من الكربون، فمثلاً عند فرض ضريبة الكربون على أنواع أخرى من الوقود المستخدم في محطات الطاقة، سيؤدي للاستغناء ولو تدريجياً عن توليد الطاقة باستخدام الفحم والتوجه نحو الغاز والنفط، بل قد يصل التحول الى درجة اعلى من ذلك، فأنها تشجع على استخدام مصادر الطاقة التي تكون معفاة من الضرائب، كالطاقة النووية وطاقة الرياح والامواج (كمال، 2016: 5). و فرض ضريبة الكربون سيؤدي الى تقليل استهلاك الطاقة بصفة عامة بسبب فرض ضريبة الكربون، إلا إنها ستؤدي الى ارتفاع أسعار الطاقة الاجمالية، وبسبب الضريبة على الكربون سترتفع اسعار الوقود الإحفوري، في حين نجد ان العديد من البدائل من غير الوقود الاحفوري هي مصادر طاقة أعلى تكلفة، ونتيجة لذلك ينخفض الاستهلاك الاجمالي للطاقة، وهذا كله سوف يشجع عن الاستغناء على الوقود الاحفوري مرتفع الكربون. كذلك فان

ارتفاع اسعار الطاقة سيحث على ادخال تحسينات لترشيد الطاقة فمثلا عن طريق عزل المنازل وان نستبدل بمراجل التدفئة المركزية القديمة، وغيرها من الاجهزة المستهلكة للطاقة اجهزة حديثة تؤدي الوظيفة نفسها باستخدام طاقة اقل، وبالتالي فإن ارتفاع اسعار الطاقة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات سيؤدي الى ارتفاع في اسعار السلع والخدمات التي تتطلب قدراً كبيراً من الطاقة (سمث، 2014 : 115-116). ومن الناحية الاقتصادية، تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCED الضرائب المهددة للبيئة على " انها اقتطاعات تقوم الدولة بها اجباراً ومن دون مقابل، يتم حسابها بوعاء متمثلاً بمصلحة بيئية خاصة " (سمث، 2014 : 115-116). لذلك يمكن ان نعرفها بأنها مستحقات نقدية تقطع من قبل الدولة على استخدام البيئة ويتمثل الاستعمال بآي مشروع او نشاط اقتصادي يحدث أضراراً أو انبعاثات تؤدي الى تغيير البيئة كقطع الاشجار او سير السيارة أو إحداث ضجيج، ومصطلح التلوث يطلق على كل مشروع او نشاط يؤدي الى تغيير البيئة سلبياً، وأحياناً يطلق على ضرائب انبعاثات الكربون أو ما تسمى بـضرائب البيئة التي تبناها علماء الاقتصاد بـ (ضريبة بيجو) نسبة الى الاقتصادي البريطاني الفرد بيجو (Alfred pigou)، الذي كان يعمل أستاذاً في الاقتصاد السياسي (1877-1959) في جامعة كمبردج للمدة ما بين (1908)-(1944) والذي نشر كتابه (اقتصاديات الرفاه) لأول مرة في (1920)، والذي اقترح فيه فرض ضريبة على كل مشروع او نشاط اقتصادي يؤدي الى تغيير البيئة سلباً، كوسيلة ملائمة لتحقيق المساواة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية (قدي 2011 : 164-165).

ثانياً، أهداف ضريبة الكربون، ويمكن اختصار أهداف ضريبة الكربون بمجموعة من الاهداف التي تجعلها إحدى أهم الادوات للسياسات الاقتصادية والبيئة على حد سواء، ويمكن تلخيصها كالآتي: (ضريبة الكربون: الأيجابيات والسلبات <https://www.ibelieveinsci.com>).

أ- هدف تحسين البيئة:- الهدف من فرض ضرائب ثاني أكسيد الكربون من أجل استيعاب الطابع الخارجي مما يعني أن الاسعار النهائية للسلع تشمل التكلفة الخارجية أو الاجتماعية وليس التكلفة الخاصة فقط. وهذا يتماثل مع مبدأ القانون البيئي (الملوث يدفع)، مما يعني أن أولئك المسببين لإضرار بيئية تفرض عليهم ضريبة كاملة التكاليف الاجتماعية الناتجة بسبب انشطتهم. ومع زيادة ضريبة الكربون، ستخفف الشركات والمشاريع انبعاثات التلوث البيئي وتبحث عن بدائل ذات التأثير البيئي الأقل ضرراً بالبيئة. فعلى سبيل المثال، سوف تجعل الطاقة الشمسية أعلى قدرة في المنافسة من الوقود الاحفوري التقليدي.

ب- هدف تشجيع البدائل :- عند زيادة أسعار ضرائب الكربون، سوف تشجع الشركات والمشاريع التي تسبب تلوث الى تطوير المحركات الأكثر كفاءة والأقل تلوثاً أو إيجاد بدائل لمحركات الانبعاثات الكربونية. فعلى سبيل المثال، مع فرض ضريبة على انبعاثات الكربون، سترتفع أهمية تطوير الطاقة الشمسية أو المحركات الهيدروجينية.

ج- هدف زيادة الإيرادات:- يمكن استخدام الإيرادات الناتجة عن ضرائب الكربون في تمويل الكثير من البدائل منها الكهرباء الخضراء، أو يمكن استخدام هذه الإيرادات التي جمعت من خلال الضرائب لمعالجة الأضرار البيئية الناتجة بسبب التلوث البيئي وإيضاً يمكن استخدامها من أجل تخفيض الضرائب الأخرى مثلاً ضريبة القيمة المضافة.

المحور الثاني، دور ضريبة الكربون في كل من السويد والنرويج**أولاً: دور ضريبة الكربون في السويد****1- لمحة تاريخية عن ضريبة الكربون في السويد:**

للسويد تاريخ طويل في فرض ضرائب الطاقة على الوقود، أذ أن فرضها في البداية كان للأغراض المالية. وقد ساهمت أزمات ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، والخوف المتزايد من نقص الطاقة في رفع ضريبة الطاقة، ووسط مخاوف بيئية أدخلت الحكومة المركزية ضريبة الكربون في عام (1991) وهي واحدة من أولى ضرائب ثاني أكسيد الكربون داخل أوروبا. كان إدخال ضريبة الكربون جزءاً من إصلاح ضريبي رئيسي في عام (1990/1991) أثر على جميع القطاعات، كما أدخل ضريبة الكبريت (1991) وضريبة أكسيد النيتروجين (1992) بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة على الطاقة. كانت ضريبة الكربون في السويد هي الأداة المهيمنة لسياسة المناخ السويدية منذ عام (1991)، حيث تفرض ضرائب على انبعاثات الطاقة في النقل والمباني (التدفئة) والصناعة والزراعة. باعتبارها واحدة من أقدم وأقوى إشارات أسعار الكربون مع أكبر تغطية قطاعية في العالم، وشهدت السويد تحولاً جوهرياً على مدار الثلاثين عاماً الماضية. أذ أن ضريبة الكربون السويدية ساهمت في تخفيض انبعاثات النقل البري بنحو (10%)، وهو إنجاز مهم نظراً لصعوبة إزالة الكربون عن وسائل النقل.

بشكل عام كانت ضريبة الكربون السويدية أداة فعالة للغاية في تقليل الانبعاثات. نظراً لأن إدخال ضريبة الكربون كان مصحوب بتخفيضات في ضريبة الطاقة، وغالباً ما يتم تعويض الزيادات الأخرى عن طريق تخفيضات ضريبية أخرى، وظلت الضريبة السويدية مجدية سياسياً على الرغم من ارتفاع سعر الكربون المفروض على المستهلكين ومقدمي الطاقة غير الكهربائية ((Hoppe, J (2018) : 4-1).

2- الأسباب والدوافع من فرض ضريبة الكربون في السويد: هناك ثلاث أسباب رئيسية دفعت السويد إلى فرض ضريبة الكربون، وهذه الأسباب هي:-

أ. النمو الاقتصادي: منذ تطبيق ضريبة الكربون منذ أكثر من ثلاثين عاماً، تمكنت السويد من تقليل انبعاثات الكربون مع الحفاظ على نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي في الواقع زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية بأكثر من (50%) بين عامي (1991) و(2019) ومع ذلك على الرغم من أن السياسيين السويديين سلطوا الضوء بشكل متكرر، فمن الصعب فصل العلاقة بين ضرائب الكربون ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

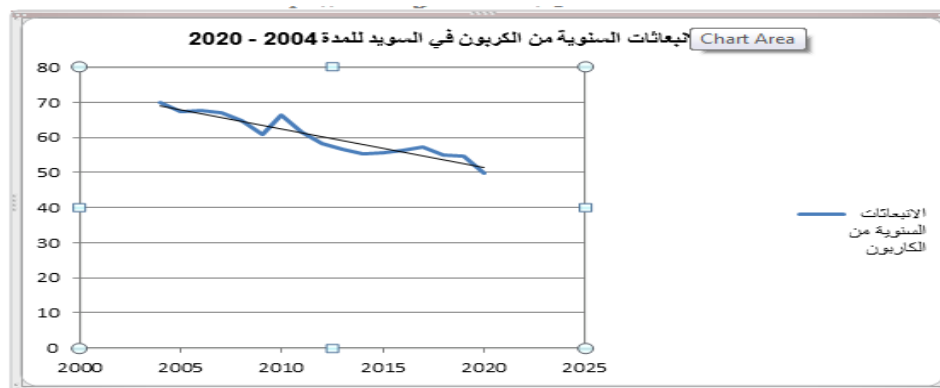
ب. تخفيض انبعاثات الكربون: ذكرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الضريبة البيئية في السويد أثبتت فعاليتها ونجاحها في تقليل المؤسسات والشركات الإنتاجية من انبعاثاتها الملوثة للبيئة خلال المدة من عام (1992-2007)، نتيجة إدخال التكنولوجيا النظيفة لهذه المؤسسات بحيث أزدادت نسبة المؤسسات التي تستند على التكنولوجيا النظيفة والتقنيات الفنية الحديثة التي تحافظ على البيئة من (7%) في عام (1992) إلى (62%) عام (1993)، ويرجع السبب في تبني المؤسسات الإنتاجية التكنولوجيا الأنظف للبيئة إلى ارتفاع معدل الضرائب على الانبعاثات الملوثة للبيئة، وكما يلاحظ أيضاً أن هذه الضرائب دفعت إلى زيادة براءات الاختراع نحو التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الأنظف، أذ سجلت السويد أكبر نسبة براءات اختراع خلال تلك المدة. وكما يظهر أن ضريبة الإنتاج على وقود البنزين الذي يحتوي على الرصاص قد تسببت في اختفاء هذا الوقود من أسواق السويد، أن الضريبة البيئية في السويد كما تبين قد تغير أنماط الاستهلاك من خلال توفير حوافز للمستهلكين لإحلال الإنتاج النظيف الذي يخلو من الانبعاثات الملوثة للبيئة محل الإنتاج شديد الانبعاث، مع المحافظة على وعاء ضريبي واسع ومستقر (السنباني، 2021: 205-206). والجدول (1) يوضح نسبة انبعاثات بعض القطاعات الاقتصادية في السويد.

جدول 1: الانبعاثات حسب القطاعات الاقتصادية في السويد للمدة 2004-2020 مليون طن

السنوات	الصناعة	الزراعة	الكهرباء	تدفئة المنازل والمباني	النقل الداخلي	النقل الدولي	اجمالي انبعاثات القطاعات حسب السنوات	نسبة التغير السنوي
2004	21.93	7.2	6.84	4.51	20.96	8.41	69.85	
2005	21.18	7.05	5.95	3.33	21.21	8.69	67.41	-3.49%
2006	21.65	6.91	6.02	2.72	21.17	9.2	67.67	0.39%
2007	20.86	6.93	5.85	2.49	21.48	9.32	66.93	-1.09%
2008	20.13	6.97	5.5	1.91	21	9.38	64.89	-3.05%
2009	15.74	6.73	6.68	1.66	20.57	9.46	60.84	-6.24%
2010	19.37	6.85	8.69	1.83	20.72	9.08	66.54	9.37%
2011	18.21	6.84	6.45	1.46	20.33	8.13	61.42	-7.69%
2012	17.5	6.77	5.85	1.3	19.22	7.78	58.42	-4.88%
2013	16.67	6.84	5.69	1.17	18.78	7.52	56.67	-3.00%
2014	16.57	6.9	4.54	1.1	18.36	7.99	55.46	-2.14%
2015	16.62	6.92	4.73	1.02	18.44	8.05	55.78	0.58%
2016	16.85	6.89	5.11	0.97	17.76	8.89	56.47	1.24%
2017	17.12	7.05	4.6	0.92	17.34	10.2	57.23	1.35%
2018	16.83	6.88	4.94	0.82	16.9	8.57	54.94	-4.00%
2019	16.23	6.82	4.56	0.8	16.63	9.64	54.68	-0.47%
2020	14.44	6.93	3.52	0.69	15.03	9.26	49.87	-8.80%
المجموع	310.75	118.76	98.21	39.11	352.43	150.23	1067.17	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني

<https://www.naturvardsverket.se/data-och-statistik/klimat/vaxthusgaser-territoriella-utslapp-och-upptag/>



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (1)

الشكل (1) يبرز نجاح السويد في معالجة الانبعاثات الكربونية والحد منها وذلك بالاتجاه التنازلي مما يقارب 70 مليون طن في عام 2004 لينخفض الى ما يقارب 50 مليون طن في عام 2020 وحتى في عام 2019 أي ما قبل جائحة كورونا و الاغلاق الكبير للصناعات و التراجع الحاد في الصناعات والنقل، نجد ان السويد نجحت في تخفيض كمية الانبعاثات السنوية الى ما يقارب 55 مليون طن. أن ضريبة الكربون هي أداة السياسة الوحيدة التي لها هدف واضح عندما تعلق الأمر بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أذ يوضح الجدول الاتي تأثير ضريبة

الكربون على أجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون موزعة على بعض الاقطاعات الاقتصادية في السويد.

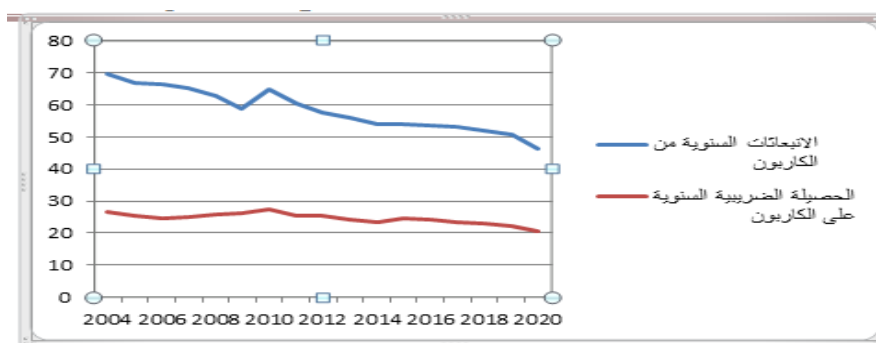
جدول (2) تأثير ضريبة الكربون على أجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون موزعة على بعض القطاعات الاقتصادية في السويد للمدة (2004-2020)

السنوات	ضريبة الكربون (مليون كرونة)	أجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	نسبة تغير الضريبة	نسبة تغير الانبعاثات
2004	26430	69.66	10.99%	—
2005	25535	66.83	-3.39%	-4.06%
2006	24744	66.44	-3.10%	-0.58%
2007	25127	65.32	1.55%	-1.69%
2008	25639	62.95	2.04%	-3.63%
2009	26085	58.68	1.74%	-6.78%
2010	27334	64.71	4.79%	10.28%
2011	25369	60.37	-7.19%	-6.71%
2012	25243	57.51	-0.50%	-4.74%
2013	24031	55.84	-4.80%	-2.90%
2014	23333	53.94	-2.90%	-3.40%
2015	24604	54.11	5.45%	0.32%
2016	24139	53.7	-1.89%	-0.76%
2017	23530	53.1	-2.52%	-1.12%
2018	22983	52.15	-2.32%	-1.79%
2019	22167	50.81	-3.55%	-2.57%
2020	20388	46.29	-8.03%	-8.90%

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الالكترونية الاتية

<https://www.scb.se/hitta-statistik/statistik-efter-amne/miljo/miljoekonomi-och-hallbar-utveckling/miljorakenskaper/pong/tabell-och-diagram/miljoskatter/totala-miljoskatter-i-sverige/>
<https://www.naturvardsverket.se/data-och-statistik/klimat/vaxthusgaser-territoriella-utslapp-och-upptag/>

شكل (2) اتجاهات الحصيلة الضريبية للكربون مع الانبعاثات الكربونية للمدة 2004 – 2020



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (2)

ت: زيادة الإيرادات العامة: كانت الإيرادات التي تم جمعها من خلال ضريبة الكربون تتزايد بشكل مطرد حتى عام (2004) تقريباً ، عندما استقرت حتى عام (2010) قبل ان تنخفض بشكل طفيف خلال العقد الماضي. في عام (2019) ، جمعت ضريبة الكربون في السويد (22.2) مليار كرونة سويدية (2.3) مليار دولار ، او ما يقارب (1%) من اجمالي الإيرادات الضريبية. ازدادت الإيرادات زيادة كبيرة واصبحت اثر استقراراً بعد ذلك ، بل و انخفضت في بعض الاحيان ، ويرجع هذا الركود الى ارتفاع مستويات الضرائب (لاسيما بعد عام 2000) مع انخفاض استخدام

الوقود الاحفوري ، في الوقت الحاضر تمثل الايرادات الضريبية حوالي ربع جميع الايرادات الضريبية البيئية (Henrik and Wallström, 2018:9-10).

ثانياً : دور ضريبة الكربون في النرويج

1:-لمحة تاريخية عن فرض ضريبة الكربون في النرويج : بدأت حكومة النرويج في فرض ضريبة الكربون في عام (1991)، ومنذ عام (1996) تم استخدامها كأداة مهمة في سياسة رئيسة لتغيير المناخ في النرويج . يتمثل هدف النرويج الطموح فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة (30%) من عام (1990) الى عام (2020) ، وان تصبح دولة خالية من انبعاثات الكربون بحلول عام (2050). وقد ادركت صناعة الكهرباء في النرويج واستخدام الطاقة في المباني بالفعل في الوقت الحاضر، هدف كونها خالية من انبعاثات غازات الدفيئة . و يبقى الغرض من مضاعفة الحكومة النرويجية لضريبة الكربون على صناعة البترول هو تحقيق عائدات ضريبية كبيرة واستثمار الايرادات لابتكار تقنية جديدة للطاقة الصديقة للبيئة. ومثلها مثل البلدان الاوربية الاخرى ، تختلف معدلات ضريبة الكربون في النرويج بين الصناعات . إذ تم فرض اعلى معدل ضرائب على انتاج البترول واستخراج الغاز الطبيعي وهو (71.84) دولاراً امريكي لكل طن من ثاني أكسيد الكربون في عام (2013) . في المقابل تعفى بعض الصناعات الاخرى كثيفة الانبعاثات ، بما في ذلك النقل الجوي ، وانتاج الاسمنت وصناعة الالمنيوم ، من نظام ضريبة الكربون او تفرض بمعدلات ضريبية أقل (Johnston, <http://www.triplepundit.com/2012/>).

2:- الاسباب والدوافع من فرض ضريبة الكربون في النرويج

تخفيض انبعاثات الكربون: في عام 1999 بلغ مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في النرويج -أ (56) مليون طن من ثاني اكسيد الكربون. ووفقاً لبروتوكول كيوتو، يمكن للنرويج ان تزيد انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة (1) في المئة عن مستويات عام (1990). وخلال العقد الاول من فرض ضريبة الكربون في النرويج عام (1990) ازدادت انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة (19) في المائة الى (41.7) مليون دولار. وعلى الرغم من السياسات المناخية الايجابية، ولاسيما فيما يتعلق بالضرائب والتخلص الالزامي من غاز الميثان في مدافن القمامة، فإن انبعاثات غازات الدفيئة لا تزال تتزايد (

<file:///C:/Users/ALAMAT/Downloads/Telegram%20Desktop/632.pdf>)

واقترحت النرويج خطة عمل مناخية (2021-2030) برفع ضريبة ثاني أكسيد الكربون من (590) كرونة نرويجية اي ما يعادل (69) دولاراً امريكياً لكل طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام (2021) الى (2000) كرونة نرويجية حوالي (233) دولاراً امريكياً بحلول عام (2030) ، لذا بلغ معدل ضريبة الكربون في النرويج اعلى المعدلات في أوروبا وتغطي اكثر من (80) في المائة من الانبعاثات الوطنية. أدخلت النرويج ايضاً ضريبة الكربون على حرق النفايات وألغت الاعفاء لاستخدام الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال في صناعة الاحتباس الحراري في عام (2022) (<https://www.oecd-ilibrary.org/sites/>) . وفي عام (2020)، تعادل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الانشطة البترولية حوالي (12.5) مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون لتمثل الانبعاثات من قطاع البترول حوالي ربع

إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في النرويج. ويوضح الجدول ادناه انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من القطاع النفطي ، ومن المتوقع أن تتخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من قطاع النفط الى حد ما خلال السنوات القليلة القادمة (https://www.norskpetroleum.no/en/environment).

جدول (3) انبعاثات بعض الأنشطة الاقتصادية في النرويج للمدة 2004 - 2020 (1000 طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون)

المسؤولية	الانبعاثات الاجمالية حسب الأنشطة السنوات	حركة المرور على الطرق	امدادات الطاقة	استخراج النفط والغاز	التدفئة في الصناعات والمنازل والأخرى	الطيران والشحن والأدوات الكهربائية	الزراعة	الصناعة والتعدين	المسؤولية
2004	44060	9270	644	13342	1880	6490	96	12338	2004
2005	46104	9429	631	13398	1390	9333	92	11831	2005
2006	43700	9710	683	13100	1499	6687	85	11936	2006
2007	45444	9941	977	14469	1311	6892	82	11772	2007
2008	44571	9807	831	14222	1145	6667	77	11822	2008
2009	43041	9656	2059	13154	1285	6608	72	10207	2009
2010	45504	9904	2404	13324	1549	7041	66	11216	2010
2011	44578	9839	2182	13077	1071	7140	61	11208	2011
2012	44098	9864	1692	13192	943	7316	65	11026	2012
2013	44375	9911	1706	13162	966	7426	68	11136	2013
2014	44844	10121	1720	13858	787	7477	72	10809	2014
2015	45409	10152	1713	14373	673	7281	75	11142	2015
2016	44572	9883	1694	14063	787	7207	78	10860	2016
2017	44045	9003	1824	13835	658	7307	81	11337	2017
2018	44198	9240	1807	13651	530	7521	91	11358	2018
2019	42620	8598	1656	13461	380	7459	101	10965	2019
2020	40994	8261	1616	12732	304	7110	111	10860	2020
المجموع	923325	197382	28247	281860	24169	148735	1824	241108	المجموع

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الالكتروني

<https://www.ssb.no/statbank/table/08940/tableViewLayout1/>

والضرائب هي واحدة من أهم أدوات السياسة المناخية التي تغطي حوالي (64) في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والانبعاثات وغاز الدفيئة في النرويج . وقدرت دراسات عديدة أجريت في التسعينات وتحليل اقتصادي أجراه مكتب الإحصاءات النرويجي أن اثر الضريبة، وفقاً للممارسة المتبعة ، سيخفض الانبعاثات النرويجية بنسبة تتراوح بين (2.5 - 11) في المائة ومن أجل خفض الانبعاثات على نطاق أوسع ، نفذت النرويج المرحلة الاولى من خطة الاتحاد الاوربي لتجارة الانبعاثات وبحلول عام (2013) كان نحو (55) في المائة من الانبعاثات النرويجية تخضع للضريبة ، في حين ان الانبعاثات غير المشمولة في ضريبة الكربون قد أدرجت، ومع ذلك فإن الضرائب تنطبق على الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة النفطية، وكذلك تفرض هذه الضريبة على كل لتر من انتاج النفط والغاز الطبيعي والسوائل والغاز المحترق أو المنبعث مباشرة في الهواء. أن ضريبة الكربون تعتبر قابلة للخصم من تكاليف التشغيل في إنتاج النفط ، ومن ثم يمكن إلغاؤها من اجل خفض الضرائب العادية المفروضة على النفط، وقد كانت الضرائب البيئية أهم أداة للحد من الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة البترولية (https://upwikiar.top/wiki/Carbon_tax#Norway) والجدول

4 يوضح فاعلية ضريبة الكربون في المساهمة في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في النرويج.

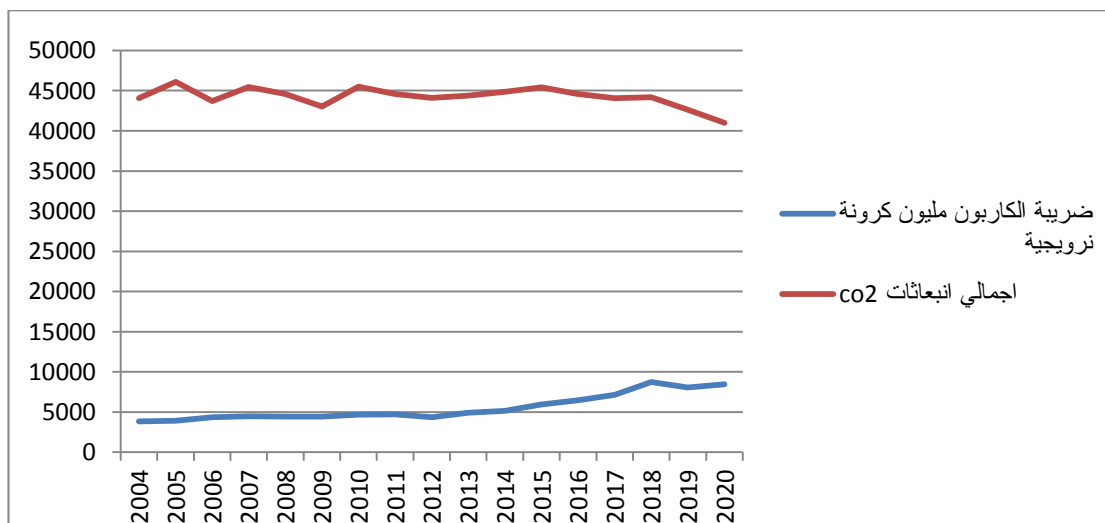
جدول (4) تأثير ضريبة الكربون على أجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في النرويج للمدة (2004-2020)

السنوات	ضريبة الكربون (مليون كرونة نرويجية)	نسبة تغير ضريبة الكربون	أجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مليون طن)	نسبة تغير الانبعاثات
2004	3818		56.01	
2005	3899	2.1%	54.94	-1.9%
2006	4366	12.0%	54.93	0.0%
2007	4469	2.4%	56.6	3.0%
2008	4453	-0.4%	55.13	-2.6%
2009	4442	-0.2%	52.67	-4.5%
2010	4682	5.4%	54.94	4.3%
2011	4719	0.8%	53.99	-1.7%
2012	4349	-7.8%	53.42	-1.1%
2013	4913	13.0%	53.67	0.5%
2014	5167	5.2%	54.04	0.7%
2015	5965	15.4%	54.49	0.8%
2016	6465	8.4%	53.59	-1.7%
2017	7160	10.8%	52.84	-1.4%
2018	8744	22.1%	52.87	0.1%
2019	8074	-7.7%	51.09	-3.4%
2020	8442	4.6%	49.28	-3.5%

المصدر:- من اعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الالكترونية

<https://www.ssb.no/statbank/table/10645/tableViewLayout1/>

<https://miljostatus.miljodirektoratet.no/miljodata/?kategori=4>



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (4)

يلاحظ من شكل (3) نجاح ضريبة الكربون كأداة في تخفيض الانبعاثات الكربونية ، بدليل الانخفاض في منحى الانبعاثات الكربونية وان كان متباطئاً ، مع التزايد في منحى الحصيلة الضريبية المفروضة على الانبعاثات الكربونية .

ب- زيادة الإيرادات العامة: من الأسباب الأخرى التي دفعت النرويج الى فرض ضريبة ثاني أكسيد الكربون هو زيادة الإيرادات العامة للبلد ، إذ أدرجت النرويج إيرادات ضريبة الكربون في الحسابات العامة للحكومة . وبفضل هذه الإيرادات المتأتية من ضريبة الكربون ، مولت النرويج في نهاية عام (2007) صندوقاً خاصاً للمعاشات التقاعدية بلغ مجموعه (373) مليار دولار ، أو بعبارة أخرى ما يقارب من (80) ألف دولار لكل مواطن نرويجي خطة المعاشات التقاعدية في عام (2007). وقد تلقت النرويج أنباءً سلبية عن زيادة انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة (15) في المائة عما كانت عليه عندما فرضت ضريبة الكربون للمدة (1991 - 2008) . وأشار آخرون إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للنرويج قد زاد أيضاً بنسبة (70) في المائة منذ عام (1990) وهو ما يبرر الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة (10): (Bird, L., & Smith, H. (2009)).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

- 1- لضرائب الكربون دور مهم و اسهام جوهري على سوق استهلاك النفط و التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول المتقدمة بشكل كبير مما هو عليه في الدول النامية في الأمدين القصير و المتوسط ، اما على المدى البعيد في الاعتماد على مصادر الطاقة الاحفورية ستأخذ بالتناقص و ضريبة الكربون ستكون الاداة الافضل لهذه الدول في الحد من الانبعاثات الكربونية.
- 2- تساعد ضريبة الكربون في الحد من استهلاك الوقود الاحفوري الذي يسبب التلوث البيئي وتدفع كل طرف سواء كان منتج او مستهلك في تحمل تكاليف التلوث، وهذا الامر يساهم في توجيه إيرادات هذه الضريبة في تمويل عمليات البحث والتطوير في مجال الاقتصاد الأخضر، وإيجاد أوعية جديدة للضرائب وزيادة في الإيرادات العامة .
- 3- نجحت دولتا السويد والنرويج في تخفيض الانبعاثات من مستويات تقارب 60 مليون طن في عام 2004 الى أكثر من 40 مليون طن بقليل في عام 2019 كما في السويد ، ومن مستويات تفوق 46 مليون طن في عام 2004 الى أقل من ذلك بقليل أي المحافظة على مستوى أعلى من 40 مليون طن في عام 2019 كما في النرويج التي تعتمد على أنشطة استخراج النفط .

ثانياً: التوصيات

- 1- امكانية توفر إيرادات عامة كبيرة عند تطبيق ضريبة الكربون والاستفادة من هذه الإيرادات في تخفيض الضرائب الأخرى ومن ثم تحقيق الاستدامة البيئية بأقل تكلفة ممكنة على الاقتصاد .
- 2- ممكن ان تلعب كل من السويد والنرويج دوراً في تقديم تجربتهما لتطبيق سياسة ضريبية الكربون للدول النامية ، فهما يكتسبان خبرة كبيرة في هذا المجال منذ سنة 1991 و ممكن أن يصبحا نموذجاً يحتذى به في جميع البلدان الأوروبية والعالم.
- 3- تقديم المساعدات التكنولوجية والمالية للدول النامية من قبل الدول المتقدمة لمساعدتها في عملية التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد الأخضر .

REFRENS

المصادر والمراجع:

اولاً: المصادر العربية

- 1- نيفن كمال، امكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر، معهد التخطيط القومي، سلسلة دراسات السياسات، عدد رقم 6، مدينة النصر القاهرة، 2016.
- 2- ستيفن سمث، الاقتصاد البيئي، ترجمة: انجي بداري، مؤسسة هنداري للتعليم والثقافة، الطبعة الاولى، القاهرة، 2014.
- 3- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2011.
- 4- جهاد محمد احمد السنباني، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي (مع اشارة خاصة للجمهورية اليمنية)، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (46)، المجلد (8)، 2021.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- 1- Sumner, J., Bird, L., & Smith, H. (2009). Carbon Taxes: A Review of Experience and Policy Design Considerations. National Renewable Energy Laboratory. Technical Repor NREL/TP-6A2-47312, Colorado.

ثالثاً: مواقع الانترنت

- 1- ضريبة الكربون: الايجابيات والسلبيات، مقال منشور على الانترنت
<https://www.ibelieveinsci.com>
- 2-Ackva, J., & Hoppe, J. (2018). The Carbon Tax in Sweden. Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety (BMU). Retrieved from Federal Ministry for the Environment, Nature Conservation and Nuclear Safety (BMU):
<https://www.euki.de/wp-content/uploads/2018/09/fact-sheet-carbontax> .
- 3-Scharin, Henrik and Wallström, Jenny, “The Swedish CO2 tax – an overview,” 2018, p9-10.
<http://www.enveco.se/wp-content/uploads/2018/03/Anthesis-Enveco-rapport-2018-3.-The-Swedish-CO2-tax-an-overview.pdf>
- 4-Johnston, A. Norway Doubles Carbon Tax, TriplePundit. October 2012.
<http://www.triplepundit.com/2012/10/moving-case-carbon-tax-after-norways-recent-increase/>
- 5-Bruvoll, A., & Larsen, B. M. (2003). Greenhouse gas emissions-do carbontaxeswork. EnergyPolicy,
32. <file:///C:/Users/ALAMAT/Downloads/Telegram%20Desktop/632.pdf>

6- مقال منشور في الانترنت على الموقع الالكتروني

<https://www.oecd-ilibrary.org/sites/59e71c13-en/index.html?itemId=/content/publication/59e71c13-en>

7- مقال منشور في الانترنت على الموقع الالكتروني

<https://www.norskpipeline.no/en/environment-and-technology/emissions-to-air/>

8- مقال منشور في الانترنت على الموقع الالكتروني

https://upwikiar.top/wiki/Carbon_tax#Norway

9- <https://www.ssb.no/statbank/table/10645/tableViewLayout1/>

10- <https://miljostatus.miljodirektoratet.no/miljodata/?kategori=4>

11- <https://www.ssb.no/statbank/table/08940/tableViewLayout1/>